حتى النصر

نشرة
غير دورية
يصدرها
حزب التحالف
الشعبي الاشتراكي

العدد الخامس

يوليو ٢٠١١

اليوم .. الثورة أولاً

اليوم وبعد أكثر من 5 شهور على ثورة الخامس والعشرين من يناير كان لابد من الخروج في جمعة الثورة أولاً.

الدعوة، التي تبنتها العديد من الأحزاب السياسية والقوى الشعبية وائتلافات الثورة، خرجت من بين الجماهير التي أصبح واضحاً لها أنه لابد من العودة إلى ميدان التحرير للدفاع عن الثورة ممن يحاولون القضاء عليها والرجوع بها إلى الخلف. هذه الثورة التي سطرت أحداثها بدماء الشهداء الذين دفعوا أرواحهم وبذلوا دمائهم من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والحرية والقضاء على الفساد. أصبح واضحاً للكل أن ما دفع الشهداء ثمنه مقدماً لم يتحقق حتى الآن؛ فلا محاكمات عادلة قد أجريت لزبانية النظام السابق؛ ولا بوادر لتحقيق عدالة اجتماعية لجموع الفقراء الذين تضج بهم أنحاء مصر، هذا ما لم يتحقق؛ أما عن ما تحقق فحدث ولا حرج. قائمة طويلة من الانتهاكات كان آخرها وقوع أعمال عنف ضد المتظاهرين في التحرير واستخدام الداخلية كافة وسائل القمع والترهيب من قنابل مسيلة للدموع وسنج وزجاجات حارقة واعتقال لأهالي الشهداء. تلا هذا بأيام قليلة صدور الحكم الصادم ببراءة يوسف بطرس غالي، وزير المالية السابق، وأنس الفقي، وزير الإعلام السابق، في قضية أموال دعاية الحزب الوطني، وأحمد المغربي، وزير الإسكان السابق، ومحمد عهدي فضلي، رئيس أخبار اليوم الأسبق، وياسين منصور، رئيس مجلس إدارة شركة بالم هيلز، ورجل الأعمال الإماراتي وحيد متولي في قضية أرض أخبار اليوم. وليس ببعيد عن الأذهان براءة جميع محاكمات الضباط المتهمين بقتل الثوار، يعتقل الفلاحون المعتصمون أمام مجلس الو[illegible]، وعمال مصنع أسمنت بني سويف. ثم جاءت القشة التي قصمت ظهر البعير بالمحاكمات العسكرية للعمال لممارستهم حقهم المشروع في الاعتصام والإضراب. أمام كل هذا كان لابد أن تخرس كل الألسنة المطالبة بعدم النزول إلى الميدان.

الثورة أولاً هو الشعار الذي اتفق عليه الجميع، فلابد من حماية ثورتنا واستكمال مطالبها التي لم يتحقق منها سوى النذر اليسير.

كان لابد من النزول بعد المواقف الهزلية التي حدثت في محاكمات الفاسدين؛ كان لابد من النزول لحماية الثورة حتى لا تتحول إلى انتفاضة مجهضة؛ كان لابد من النزول للمطالبة بالخبز وبالعدالة الاجتماعية. نزلنا للمطالبة بالكرامة الإنسانية التي أهدرتها كلاب الحراسة المدربة على أيدي النظام السابق؛ للمطالبة بتطهير الشرطة من مساعدي العادلي والقيادات الفاسدة وإعادة هيكلتها وإلغاء جهاز الأمن الوطني (أمن الدولة سابقا)؛ ولتطهير القضاء والنيابات العامة وإقالة النائب العام الحالي.

لقد قمنا بالثورة من أجل الحرية، فواجهتنا المحاكمات العسكرية للمدنيين وقانون منع التظاهر والاعتصام.

قمنا بالثورة من أجل العدالة الاجتماعية، فجاءت الموازنة الجديدة لتقضي على الأخضر واليابس.

لم يعد أمامنا إذن إلا العودة للميدان مرة أخرى رافعين أصواتنا "الشعب يريد كرامة .. حرية .. عدالة اجتماعية".

العدالة الاجتماعية الآن

الشعب يريد إسقاط حكومة الفلول

حد أدنى للأجور .. للي عايشين في القبور
وحد أقصى للأجور .. للي عايشين في القصور

محاكمات علنية سريعة لرموز الفساد وقتلة الثوار

لا للمحاكمات العسكرية للمدنيين

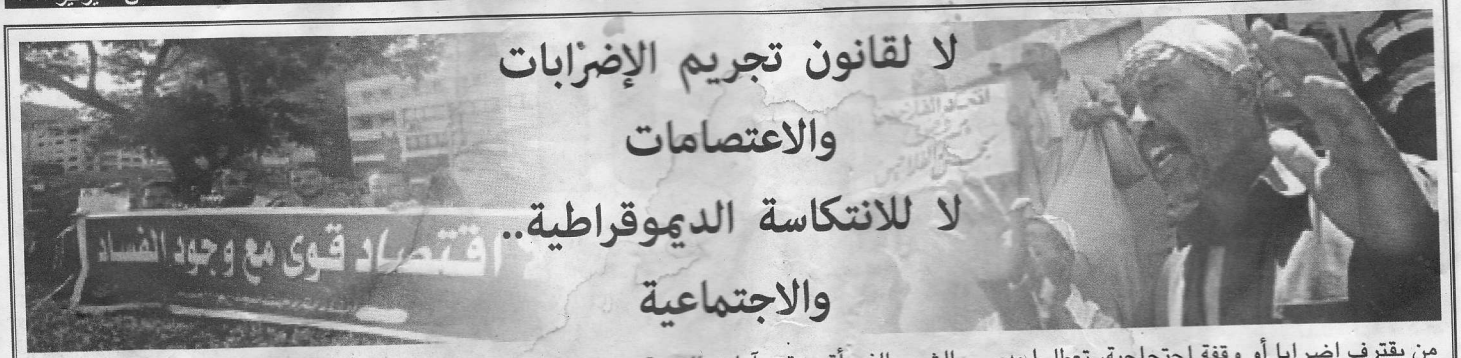

لا لقانون تجريم الإضرابات والاعتصامات
لا للانتكاسة الديموقراطية.. والاجتماعية

من يقترف إضرابا أو وقفة احتجاجية، تعطل إحدى مؤسسات أو سلطات الدولة أو عمل مؤسسة عامة أوخاصة، أو يحرض على ذلك، بأي وسيلة من الوسائل العلنية، يعاقب بالعقوبات المغلظة التي أصبحنا نعرفها جميعا. إنه القانون الذي يشكل انتهاكا فاضحا للحريات النقابية والعامة وللحق في التعبير. إنه ما أقر مجلس الوزارء تفعيله، وكان المجلس العسكري قد نص عليه.

ما الذي يدفع المجلسان إلى هذه الغلظة التي لم تمارس في أحلك فترات الديكتاتورية؟ هل هذا ما جناه المصريون من الثورة؟ يعلم الجميع أن هذا القانون مخالف للمبادئ الدستورية العامة. ومخالف لمبادئ مواثيق حقوق الإنسان ومنظمة العمل الدولية. غير المتخصص يعلم أنه معيب قانونيا، فهو يقوم على عبارات مطاطة هلامية غير محددة. كشأن كل القوانين سيئة السمعة. الإضراب بحكم طبيعته لابد وأن يعطل العمل، ببساطة لأن العلاقة التي تحكم هذا العمل ظالمة وجائرة. ولابد من تعديلها حتى تستقيم أمور العمل أو دولاب العمل كما يحلو لهم القول هذه الأيام.

وفوق كل ذلك فمن أقر تفعيل القانون، مجلس الوزراء، ليس من وظيفته التشريع، كما أن المجلس العسكري فرضه دون استشارة من آي نوع للشعب، وهو نفس الشعب الذي أقر حقه وآهليته للحرية!!! ويالللعجب.

ولكن المثير للانتباه، أن كثير من الإضرابات العمالية الأخيرة كانت تطالب بمحاكمة اللصوص الذين خربوا الشركات عمدا ليبيعوها برخص التراب (شيلني واشيلك) وملأوا جيوبهم بالأموال السوداء. فهل يعد فضح الكميات الخرافية من الأموال التي نهبها مبارك وعائلته ورجال أعماله الذين تمتد شللهم المترابطة، كاليد الواحدة، في كل مؤسسات الدولة ويملكون أكبر المؤسسات الخاصة التي بنوها وأداروها بقانون الغابة والفساد، هل بعد كل هذه الجرائم ندعي البحث عن السبب في خراب الاقتصاد والبلاد، ونتهم في ذلك العمال؟ ولمصلحة من يُمنع العمال المصريون من المطالبة بوقف الفساد، والحصول على أجر عادل؟ أي عدل هذا؟

وننتبه إلى خيط ضوء يلضم لنا الأسامي الخليجية في القضايا التي يحاكم فيها رموز الفساد الآن، وفي عقود البيع الفاسدة التي رُفعت القضايا لفسخها، والتي أهدر بموجبها مالنا العام بسفه. ونتذكر تهديد بعض هذه الأطراف بعرض الأمر على التحكيم الدولي، فهل هذا هو الاستثمار القائم على النهب هو ما يخشى على عجلة الإنتاج من هروبه؟

وهل يمكن أن تسير عجلة الإنتاج دون علاقة عادلة بين العامل وصاحب العمل؟ هل يجب أن تسير هذه الجلة على حساب جوع وتشرد أبناء العمال؟ أو على جثثهم كما حدث مع الشهيدة مريم عبد الغفار؟

ببساطة إذا كان هذا ممكنا، لما كانت ثورة يناير. متى يفهم رجال النظام البائد / الحالي أن تكثيف القهر لا يحقق الاستقرار للأبد، لا للمجتمع ولا حتى للكراسي والمناصب. فمن أطاح بالصف الأول سوف يطيح بالصف الثاني. لم يفهموا طوال عقد كامل من الغضب والاحتجاجات أن الكيل طفح، فهل لم يفهموا أيضا من ثورة شعبية؟؟

متى يفهم المجلس العسكري والحكومة أن المصريين، العمال والمهنيين والموظفين، أكثر من يريد بالفعل استقرار مجتمعهم، لأنهم يريدون الحياة لكل الناس. وأن الكيل الذي طفح في ثورة، لا زال يطفح ويفيض، ولا زالت الثورة ملء النفوس والعقول والأبصار. وأن لا استقرار مع القهر. ولن تستقيم الأمور إلا بمحاكمات شفافة علنية وعقوبات عادلة للفاسدين، وتنحية الباقين منهم ومحاسبتهم، فهم من يستحق العقوبات المغلظة، وليس المقهرون، الذين لن تستقر أي أمور وأوضاع إلا بإنصافهم، مهما وُضعت وغُلظت القوانين.

عزة خليل

نعم لحق الإضراب .. لا للمحاكمات العسكرية

أطلقت يوم الاثنين الموافق ٤ يوليو، ١٩ نقابة عمالية ومنظمة حقوقية وحزب وحركات سياسية حملة "نعم لحق الإضراب والاعتصام والتظاهر .....لا للمحكمات العسكرية والمدنية للعمال والفلاحين". الحملة سوف تعمل على إسقاط قانون تجريم الإضراب، والدفاع عن حق العمال في الاحتجاج السلمي بجميع أشكاله، والذي يعد حقاً مصاناً ومشروعاً بموجب الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية. وأكد المشاركون في الحملة على استمرار دعم المطالب العمالية المشروعة من أجل تحقيق مطالب العدالة الاجتماعية، وهي أحد المطالب الأساسية التي رفعها الشعب المصري في ثورة ٢٥ يناير.

تبدأ الحملة فاعليتها الأولى بالمشاركة في مظاهرة اليوم، الجمعة ٨ يوليو، ودعوة جميع المواقع العمالية للمشاركة في المحافظات المختلفة. وفي هذا السياق أصدرت الحملة بيانها الأول، وأعلنت رفضها وأدانتها لصدور حكم قضاء عسكري ضد ٥ من عمال بتروجيت بالحبس سنة مع إيقاف التنفيذ، وإحالة ٥ من عمال الشركات التابعة لهيئة قناة السويس إلى النيابة العسكرية، هذا بخلاف الكثير من حالات التحقيقات والجزاءات بسبب ممارسة الحق في الإضراب.

تواصل معنا

حزب
التحالف الشعبي الاشتراكي

المقرات
الرئيسي : ٧١ ش نوبار - باب اللوق - الدور الأول
ت : ٠١٥١٩٤٠٤١٤٣ - ٠١٥١٩٤٠٤١٤٤
القاهرة : مساكن الأوقاف أمام حي حدائق القبة - بلوك ٥ - شقة ٦
الاسكندرية : ٨٩ ش ممفيس - الابراهيمية - الدور الأول شقة ٨
الاسماعيلية : ٩٦ ش الثلاثيني - الدور الأول
الدقهلية : ٥ ش صلاح سالم - برج خفاجي - الدور السادس
الموقع الاليكتروني http://egyleftparty.org
أو الصفحة على الفيس بوك باسم «التحالف الشعبي»
www.facbook.com/popular.alliance.party

مقالة في دقيقتين:

الفئوية ما بين الأفرول والبدلجية

عزت أمين

رجل بدلجي (بيلبس بدلة في الشغل) معدي بعربيته جنب مظاهرات عمال بأوفرول ودكاترة ببلاطي بيضا وفلاحين بجلاليب بيطالبوا بعلاوة علشان الظلم وعلشان دخلهم مش مكفيهم عيش حاف، وهم اللي بينتجوا وبيعالجوا وبيأكلونا.

فتح البدلجي شباك عربيته المكيفة واستحمل الحر خمس ثوان علشان يقول جملته الحكيمة: «يا فئوين يا خاربين البلد يا موقفين بسكلتة الإنتاج».

قفل شباك عربيته وأخد له نفس من التكييف وكلم زميله في الشغل من الخط التاني، مش من البلاك بيري بتاع الشغل، وقال له: «لو ما خدتش علاوة مش هاكمل شغل.. أنا مراتي جابت عربية جديدة وعايز أدفع الأقساط ..مش كفاية مصاريف المدارس الأجنبية ولو ما رضاش ألف شركة تتمنى خبير تسويق كازوزة ولبان»..

ده نقول له إيه طيب؟

كيف نبني نقاباتنا؟

فاطمة رمضان

منذ ثورة 25 يناير بدأ إقبال شديد في كل مواقع العمل سواء في المصانع والشركات، أو في الإدارات الحكومية وشركات الخدمات، من قبل العمال والموظفين، على تنظيم أنفسهم في نقابات. السبب وراء هذا الإقبال أنه قد أصبح واضحاً تماماً للعمال خلال عشرات السنين أن النقابات التابعة لاتحاد العمال الأصفر لم تعبر عنهم يوماً، فقد تركتهم فريسة لأصحاب الأعمال سواء كان صاحب العمل هو الحكومة بالنسبة للموظفين والعاملين في شركات قطاع الأعمال العام، أو رجال الأعمال في حالة الشركات والمصانع القطاع الخاص. ليس هذا فقط بل أن اتحاد العمال وقف في الكثير من الحالات مع الحكومة ورجال الأعمال ضد مصالح العمال. اتحاد العمال هذا وافق علي سياسة الخصخصة التي شردت العمال وضيعت المصانع والشركات التي بنوها على أكتافهم طوال عشرات السنين، ووافق علي استيلاء الحكومة علي أموال التأمينات، وعلى خصخصة التأمين الصحي، وغيرها من السياسات المدمرة ليس للعمال فقط بل للشعب المصري بأكمله. وكانت آخر فضائح الاتحاد تورطه بشكل مباشر في الثورة المضادة سواء أثناء الثورة (في موقعة الجمل)، أو بعدها.

المهم الآن هو كيف يبني العمال نقاباتهم، فالعمال عندما يرفضون الآن النقابات التابعة للاتحاد الأصفر ويقبلون علي بناء نقابات جديدة، فهم يريدون نقابات تعبر عنهم، وتدافع عن حقوقهم. يريدون نقابات عندما يحتاجونها يجدونها بينهم ليست منفصلة عنهم. يريدون اختيار مجالس إدارة هذه النقابات بأنفسهم. وبشكل ديمقراطي، ويستطيعون عندما لا تعبر عنهم أن ينحونها جانباً، وينتخبون غيرها.

نعرف أن طريق بناء النقابات القاعدية والديمقراطية المرتبطة بالعمال، والمناضلة من أجل حقوقهم، صعب وربما أخذ بعض الوقت، ولكن ليس لدينا طريق آخر. فالاستسهال أو التخلي عن أي شرط من هذه الشروط بدعوى المعوقات في أماكن العمل، أو الحرب سواء من أصحاب الأعمال أو النقابات القديمة إنما يوصلنا بعد وقت قليل إلي نقابات بيروقراطية مشابهة لنقابات اتحاد حسين مجاور. فهل نريد أن تكون محطتنا هي الوصول لنقابات تضاف لما هو موجود من نقابات بيروقراطية، منفصلة عن العمال جاءت بالتزوير، تقف مع أصحاب الأعمال والحكومة ضد مصالح العمال والموظفين. أعتقد أن إجابتنا جميعاً ستكون لا. لذا علينا أن ننتبه ونحن نبني نقاباتنا الجديدة حتى لا نقع في الأخطاء التي قد تؤدي بنا لهذه النهاية.

من خلال الممارسة، والتفاعل مع الكثير من النقابات التي تأسست حتي الآن أو في طور التأسيس، أصبح من الواضح أن هناك بعض المحطات التي لا يجب التخلي عنها ونحن نبني نقاباتنا، وهي:

أولاً، يجب أن لا نشرع في بناء نقابات عامة قبل بناء النقابات القاعدية سواء علي مستوي المنشآت أو المواقع الجغرافية، لأن بناء النقابات العامة قبل بناء النقابات القاعدية هو أقصر الطرق للفشل. فهل نستطيع بناء عمارة ونبدأها من أعلي بدون أساس، أم علينا أن نؤسس القواعد أولاً ثم نستكمل البناء.

ثانياً، محطة الكلام مع زملائنا العمال في المنشأة، أو في المهنة في منطقة جغرافية معينة في حالة العمال في المنشآت الصغيرة، أو الحرفيين والعمالة الحرة. نتحدث معهم عن أهمية النقابة التي نريد بنائها، وكيفية بنائها. علينا أن نتناقش معهم، نكلمهم ونسمع منهم، ونخرج من هذه المحطة بتفويض بعض الزملاء للسير في إجراءات التأسيس (وليس لمجلس الإدارة بعد).

ثالثاً، جلوس المجموعة المفوضة لوضع مشروع لائحة، والتحضير للجمعية العمومية التأسيسية، ثم الرجوع لبقية لكل الزملاء لنعرض عليهم ما توصلونا إليه.

رابعاً، الجمعية العمومية التأسيسية التي تضم كل الأعضاء المؤسسين، وإن كان العدد كبير علينا التفكير في طرق لتقسيم الجمعية التأسيسية لعدة جمعيات، وذلك حتي يشعر كل العمال والموظفين أعضاء النقابة أنهم شركاء، وأن هذه نقابتهم التي يحددون كل شئ بها: علينا أن نناقش ونصوت علي كل مادة من مواد اللائحة، وبذلك يكون إقرارها بشكل جماعي. كذلك علينا أن نمارس الديمقراطية في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة عن طريق الانتخاب الحر المباشر، وليس الاختيار والتوافق علي من تم اختيارهم.

بدون أن يشعر العمال بأن النقابة الجديدة التي تبني هي نقابتهم، وأنهم كل شيء فيها بإرادتهم الحرة وبشكل ديمقراطي، فإننا نطعن أنفسنا. لأن بناء نقابات يتشكك العمال أو الموظفين منذ بدايتها في كونها تعبر عنهم، أو لم يؤخذ برأيهم فيها، يؤدي إلي عزل مجلس الإدارة عن بقية أعضاء النقابة مما يؤدي لسهولة ضربها.

حتى النصر

العدد الخامس - يوليو ٢٠١١

الثورة الحقيقية مستمرة ولن تعود إلى الخلف

رامي صبري

تتعرض الثورة المصرية منذ أيامها الأولى لمحاولات الوأد وتغيير المسار. ولعل أخطر ما يمكن أن تتعرض له الثورة هو فصلها عن طابعها الشعبي لتتحول إلى حركة نخبوية معزولة عن الثوار الحقيقيين. هؤلاء الثوار الذين خرجوا في شوارع مصر كلها يهتفون من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية.

فالثورة تُدفع حالياً لمعركة حول طبيعة الدولة (مدنية أو دينية) ولمعركة حول أولوية الدستور أم الانتخابات، وهي المعركة التي بدأ الدفع في اتجاهها منذ استفتاء مارس الماضي والذي دعا له المجلس العسكري لتعديل الدستور. ومع ارتفاع أصوات معركة (الدستور – الانتخابات) يتم إسدال الستار على الشق الاجتماعي والاقتصادي من الثورة لتصبح الثورة ثورة سياسية فقط، في نفس الوقت الذي يتم تجريم أي تحرك من أجل الحقوق الاقتصادية ووصفه بالفئوية، وتصدر القوانين التي تجرم حقوق الإضراب والتظاهر، وتخرج الموازنة الجديدة بحد أدنى هزيل للأجور وانحيازات واضحة لدعم المستثمرين ورجال الأعمال. وفي نفس الوقت الذي يُعتقل فيه العمال والفلاحون والطلبة بتهمة تعطيل عجلة الإنتاج، وتقتل إحدى عاملات شركة المنصورة أسبانيا المعتصمات بتحريض من رجل شرطة، لا يُحاسب مستثمرون ورجال أعمال يغلقون مصانعهم ويوقفون عجلة الإنتاج بها.

لم تقم الثورة فقط من أجل إجراء انتخابات نزيهة أو تشكيل برلمان وحكومة جديدة، ولم تقم الثورة فقط من أجل أن ينعم الرأسماليون خارج السلطة بفرصة للمنافسة بعيداً عن الفساد ليراكموا مزيداً من الثروة.

قامت الثورة في الأساس لإحداث تغيير جوهري في المجتمع، لإقامة مجتمع أكثر عدالة، مجتمع يكون الاعتبار الأساسي فيه للإنسان وليس للأرباح. ولعل هذا ما يخشاه كل من يغذون المعركة السياسية لإلهاء المصريين عن معركتهم الحقيقية في النضال الاقتصادي والاجتماعي، كلهم من أصحاب المصلحة أن تتوقف عجلة الثورة عند ما هو سياسي ولا تتطرق إلى ما هو اقتصادي واجتماعي.

لكن حيوية وحركة الجماهير تعلن أن الثورة الحقيقية مستمرة؛ مستمرة لرسم المجتمع الجديد، هذا المجتمع يرسمه الآن العمال والفلاحون والأطباء وغيرهم بنضالاتهم على الأرض في نقاباتهم وأماكن عملهم، باحتجاجاتهم التي تجرمها «حكومة الثورة» ويشكلون بها الموجة الثانية للثورة المصرية، الثورة الاجتماعية.

تقف كل هذه القوى في خندق واحد لاستكمال المهام الأساسية للثورة، الحرية والعدالة الاجتماعية، راسمة طريق الحرية السياسية والاجتماعية معاً وليس بمعزل إحداهما عن الأخرى. وتعلنها بوضوح لا حرية حقيقية بدون عدالة اجتماعية، ولا عدالة اجتماعية حقيقية بدون الحرية.

فالثورة بدأت من أجل «الحرية ولقمة العيش» معاً ولن تكون ثورة حقيقية إن فزطت في إحداهما.

الفئويون ومصلحة مصر

هيثم جبر

كان علينا أن نسمع كلام الرئيس المخلوع في خطابه الشهير أول فبراير عندما نصحنا بالعودة إلى منازلنا وترك الميدان والكف عن التظاهرات والاحتجاجات حرصا على مصلحة مصر! لكننا لم نع النصيحة واستمرينا في مواجهته وحاربنا جماله وحميره واعتصمنا على الرصيف ١٨ يوماً فكانت النتيجة إنه «اتخلع». وحتى عندما ترك الرجل السلطة وذهب ليستريح في شرم الشيخ، طالبنا بأن تتم محاكمته على جرائم قتل المتظاهرين وتهم فساد وسرقة مليارات من أموال المصريين هو وأبنائه وحاشيته. وعندما طنش المجلس العسكري حرصا على مصلحة مصر!، ركبنا دماغنا وخرجنا في مظاهرات مليونية حتى تم تحويله للنيابة والتحقيق معه. لكن الرجل لم يحتمل جحود شعبه فانهار وأغمى عليه، فقام الحكماء الحاكمين باحتجازه في مستشفى شرم الشيخ حرصا على مصلحة مصر!!

وتذكرون عندما استبد بنا العناد مرة أخرى وأصرينا على إقالة حكومة أحمد شفيق بحجة أنه رجل مبارك ووزارئها جميعا من رموز النظام، وطالبنا بحكومة وطنية، فاتبعنا نفس الأسلوب في التظاهرات المليونية والاحتجاجات رغم مناشدة الحكماء بالتفكير في مصر أولا!!

ذهبت حكومة شفيق وجاءت وزارة شرف من قلب الميدان، لكن لأننا شعب لا يملأ عينه سوى التراب، راح العمال والموظفون والطلاب وكل «الفئويين» يطالبون بحقوقهم «الفئوية»: حد أدنى للأجور؛ التثبيت في العمل؛ مضاعفة ميزانية الدعم والصحة؛ تشغيل المصانع المغلقة لتوظيف العاطلين.. الخ. لكننا هذه المرة كنا واعين تماما بمصحلة مصر أولا، ونعلم جيدا أن هذه المطالب «الفئوية» الأنانية ليس وقتها، الوقت الآن لدفع عجلة الإنتاج عن طريق إعفاء المضاربين في البورصة من ضريبة الأرباح، واستئناف مد إسرائيل بالغاز، وتأمين الدعم اللازم من الطاقة والمياه وخلافه للمستثمرين، حتى يعملوا أكثر ويربحوا أكثر. والحق يقال، المجلس العسكري هذه المرة لم يطنش، فسارع باصدار قانون يجرم هذه الإضرابات والاعتصامات، وتعامل بكل حزم مع هؤلاء «الفئويين» الخونة!، فاعتقل العمال والفلاحين وحول بعضهم إلى القضاء العسكري، والبعض الآخر تعامل معهم برأفة فحولهم للنيابة المدنية التي أفرجت عنهم بكفالة عشرة آلاف جنيه فقط!! كما أعلنت الحكومة عن ميزانية أعطت فيها الأولوية لمصلحة مصر فطنشت تماما مصالح الفئويين واهتمت تماما بعجلة الإنتاج.

لماذا يصر الفئويون على اتباع نفس الأسلوب الذي اتبعه الثوريون منذ ٢٥ يناير في تحقيق المطالب؟! هل تستوي المطالب الفئوية مع تلك الديمقراطية؟! لماذا لا يستمعون إلى نصيحة الحكماء بالانتظار عشرة أو عشرين سنة من أجل مصر؟! هل نسوا الحكمة الأصيلة التي تقول «ما حدش بيموت من الجوع»؟ وحتى إذا ماتوا من الجوع، هل هذا قليل على مصر؟ هل يعتقدون أن محاربة الفساد والسعي لتحسين أحوالهم المعيشية يأتي عن طريق الإضراب والاعتصام والتظاهر وتعطيل عجلة الإنتاج؟! هناك طرق كثيرة أخرى، هم لا يعلمونها.. ولا نحن، لكن بالتأكيد الحكومة والمجلس العسكري يعلمونها، كما يعلمون مصلحة مصر تماما. صحيح لم يقولوها لنا حتى الآن، لكن حتما سيقولونها لنا يوما ما. ليس معنى أنهم كانوا جزءً من نظام مبارك ومازالوا ينفذون كل سياساته، أن الفقر والبطالة والفساد سيستمروا. لقد صبرنا ثلاثين عاما على الجوع والذل والمهانة فما المانع أن نصبر ثلاثين عاماً أخرى من الجوع والذل والمهانة.. من أجل مصلحة مصر!!!